

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON  
مركز البحرين للدراسات في لندن

[www.bcs1.org.uk](http://www.bcs1.org.uk)



## وثيقة المنامة وامكانات التطبيق

12 مارس 2013



**جواد عبدالوهاب**  
(كاتب وصحافي بحريني)



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON  
مركز البحرين للدراسات في لندن

[www.bcsl.org.uk](http://www.bcsl.org.uk)

# وثيقة المناامة وامكانات التطبيق

12 مارس 2013

من الدستور إلى باقي مبادئ وقواعد القانون الطبيعي، وتتقيد بها.

ثانياً: أن وسائل تحقيق هذا الهدف تتمثل في:

1- الفصل بين السلطات، وذلك كما يقول مونتسكيو لإجبار الحكم على الاعتدال والتوازن ومنعه من الانحراف، و للوقاية من عدم إساءة استعمال السلطة، و لكي تحد السلطة من جبروت السلطة.

2- ضمان استقلال القضاء والإقرار بالرقابة القضائية، أي الانتقال إلى تأسيس سلطة قضائية، في المجالات الجنائية والإدارية والتجارية والدستورية، تكفل الاستقلال الشخصي والوظيفي للقضاة وتمارس على الجميع بحيث لا يفلت أي واحد، مهما يكن، أو أي عمل من أعمال أشخاص الدولة أو سلطاتها أو أجهزتها من رقابتها.

3- الخضوع لسيد واحد وأوحد هو قانون الدولة الديمقراطية، أي الانتقال من إعلان الطاعة للحاكم، مهما كان أصله أو فصله، فردا كان أو مؤسسة أو أسرة، إلى خضوع كل من هذا الحاكم والمحكوم للقانون الموضوع بطريقة ديمقراطية وكذا للمؤسسة الديمقراطية، وذلك علما بأن الانتقال إلى دولة القانون وبها وبشكل متواز إلى الديمقراطية وعبرها لا يحتاج إلا إلى أشخاص عاديين ولا يخفون حقيقتهم خلف أي من الشرعيات الوهمية أو غير العقلانية، أشخاص يستمدون شرعيتهم أو تسند إليهم السلطة عن طريق الشعب دون سواه ويخضعون، هم أنفسهم كما هو حال باقي أفراد الشعب، لسيد واحد، أعلى و مقدس هو قانون دولة القانون.

ثالثاً: أن تأطير كل من تلك المحددات وتقعدها يتم بناء على دستور عقدي (مكتوب أو غير ذلك).

رابعاً: أن المشكلة ليست في وجود نظام ملكي أو جمهوري أو جمهوري وراثي، بل المشكلة أم المشاكل هي حين يضيف دستور غير ديمقراطي، صاغه الأمير أو الملك أو الرئيس على مقاسه، كل ميزات نظريات الحق الإلهي والتبوقراطية والأوتوقراطية على هؤلاء الأشخاص، وحين يختزل هذا الدستور دولة القانون والديمقراطية في التعددية الحزبية والنقابية لكن دون تعددية فكرية وسياسية واجتماعية تسمح بإبداء الرأي في هكذا نظام ملكي أو جمهوري أو جمهوري وراثي والتعليق عليه، وفي إجراء الاستفتاءات والانتخابات لكن في إطار من التضييق على الحريات وبما يضمن دائماً تركزية شعبية لمشروع أو مقترح ما وإلا هل هناك

في الرابع عشر من يوليو 2011 دشنت القوى السياسية في البحرين ما أطلقت علي اسم (وثيقة المنامة) في محاولة منهم وضع سقف للمطالب التي لا يمكن لشعب البحرين التراجع عنها خاصة بعد التضحيات الجسيمة التي قدمها ولا يزال من ثورته التي فجرها في الرابع عشر من فبراير 2011. وتحتوي هذه الوثيقة على خمس بنود كلها تصب في مفهوم الانتقال الديمقراطي وهو ابتكار توخى واضعوه من خلاله تيسير مأمورية المصالحة بين فرقاء الصراع في بلد ما يزال فيه نظام الحكم يتشبث بمعايير وأساليب وأدوات عتيقة وغير عقلانية في تمثله للإنصاف وحقوق ومسؤوليات الأفراد والمجموعات مقابل إعلان اللفظي على أنه اختار طي ملف الماضي المأساوي، الأوتوقراطي.

يصر واضعوا الوثيقة على الزعم بما مفاده أن "الانتقال الديمقراطي" ليس هو المطلوب في حد ذاته، بقدر ما هو مجرد آلية "يتعين الاعتماد (عليها) في المسار الذي عرفته البحرين على درب بناء المؤسسات وتحديث الدولة دون إهمال ما يشكل جوهر أصالته وتجربته التاريخية التي ضمنت الاستمرارية على مدى العقود.

ولا غرابة في أن معلني "الانتقال الديمقراطي" بهذا المعنى، ليس لديهم أية مطالب جوهرية إزاء النظام القائم ولا إزاء علاقاته وثقافته، ولكن إذا كان من غرابة فهي تتمثل في الرهان على أن آل خليفة من الممكن أن ينفذوا ما جاء في وثيقة المنامة، ذلك أن المشكلة في اعتقادي لا تكمن في مطلب الملكية الدستورية كالمطلب، بل في الرهان على أن آل خليفة قد وصلوا إلى مستوى يؤهلهم أن يتجاوزوا مع هذه الوثيقة ولو بنسبة بسيطة.

إن وثيقة المنامة ترى أن ثمن التضحيات التي قدمها شعب البحرين هو الانتقال بالبحرين إلى الملكية الدستورية، التي هي عبارة عن انتقال ديمقراطي يتيح مبدأ تداول السلطة الذي يعني فيما يعنيه (الانتقال الديمقراطي) إلى (دولة القانون).

وعلى الرغم من أن وثيقة المنامة جاءت لتحديد السقف الأعلى بالنسبة لمطالب الجمعيات السياسية، إلا أنها لم ترق إلى مستوى القبول من جهة قادة الحراك الثوري الذي يرى أن ثمن التضحيات التي قدمها شعب البحرين ولا يزال ليس بأقل من رأس النظام. وفي حمأة هذا الانقسام الذي اتخذ مع مرور الوقت صبغة ميكانيكية صرفة، حددت وثيقة المنامة عدة مفاهيم أهمها:

أولاً: أن هدف دولة القانون هو الانتقال من حكم مطلق أو حكم بدستور يضيق على الحقوق والحريات ويطلق يد الحاكم لتطال كل شيء إلى حكم تخضع فيه كافة السلطات لبنية قانونية ذاتية تمتد

سياسي يمارس على مواطنين أحرار. وقد يكون من أسباب لجوء بعض الحكام في الأنظمة غير الديمقراطية إلى اعتماد مساطر العفو لفائدة الخارجين عن طاعتهم إدراكهم بين الفينة والأخرى لوجود خطأ ما في سندهم القانوني، ولكنهم بدل أن يجتثوا الخطأ من جذوره أو أن يعملوا على إصلاحه يواصلون ممارسة سياسة شد شعرة معاوية إزاء تداعياته وإزاء ردود خصومهم.

إن وثيقة المنامة وكما يزعم واضعوها أو الموقعين عليها جاءت لتضع حدا لاستمرار الفساد المالي والإداري وتأسل الدولة الأمنية ومصادرة حقوق المواطن الطبيعية التي كفلتها كافة المواثيق والعهد الدولية ذات الصلة. وأيضا للحاجة الملحة لعملية التغيير اللازمة لتطوير واقع البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم الانتقال إلى دولة القانون التي تتلخص في:

- في دولة القانون، لا يمكن تصور انتقال ديمقراطي بدون معارضة.

- في دولة القانون، لا يحتاج الانتقال الديمقراطي إلا إلى أن يكون ديمقراطيا ووجهته بالأساس هي الارتقاء بالديمقراطية.

- في دولة القانون لا يحتاج الأمير أو الملك أو الرئيس إلى ثلة من الأفراد تعلن تحيزها بشكل سافر إلى جنابه، وتوكل لنفسها مهمة رصد وتصيد كل نقد كبير أو صغير يصدر عن المعارضة تجاهه ثم تحوله إلى ضجة إعلامية سرعان ما يدرك الجميع، بمن فيهم أفراد الثلة إياها وذلك بفعل التكرار، إن الغرض منها لا هو تقديم الدعم للانتقال الديمقراطي ولا للسلطان وإنما الغرض هو تجميع الدعم لزعماء نفس الثلة وتمكينهم من شرعية ما أمام السلطان. وعلى العكس من ذلك، إن ما يحتاجه الأمير أو الملك أو الرئيس، فعلا، هو الديمقراطية ومقتضياتها التي تكفل للمعارضة، أفرادا أو مجموعات، حرية إبداء الرأي والتعبير بكل موضوعية وشفافية وعفة وتجنب للقذف أو السب أو التشهير بما هو غير موثق ومؤكد.

- في دولة القانون، بما فيها "الدولة" التي يوافق فيها الناس بمضض على أن يستمر في الحكم حاكم لم يصل إلى هذا المنصب بناء على تفويض من الشعب، لا يسع الحاكم إلا أن يصم أذنيه عن المتملقين له فهؤلاء لا نفع من وجودهم، و أن يتأمل مطالب مناوئيه فهؤلاء يعكسون بالضبط جملة اختلالات لم يطلها الاهتمام ومجموعة مصالح لم يشملها الاعتناء، وأن يلبي ما أمكن الحد الأدنى الضروري من هذه المطالب لضمان اعتراف متبادل وتعايش سلمي بين مختلف مكونات الإطار الحضاري للمجتمع في

من يمكنه التذكير باستحقاق خلص إلى عكس ذلك؟ وفي القول بالفصل بين السلطات لكن عن طريق جعل عملية رسم السياسة العامة للدولة والأولوية في التشريع والأمر بتنفيذ التشريعات الأساسية في يد نفس الأمير أو الملك أو الرئيس وجعل كل من الحكومة والبرلمان مجرد هيكلين صوريين، وبدل قضاء الحرية الذي يحمي الحقوق والحريات الإصرار على إبقاء السلطة القضائية والقضاة حماة في القضايا السياسية وقضايا الرأي للحكام ضد المحكومين.

أكرر، إن المشكلة ليست في وجود نظام ملكي أو جمهوري أو جمهوري وراثي، بل المشكلة، بالإضافة إلى ما سبق، هي حين يحرم النظام الأول الناس من التفكير في النظام الجمهوري والتصريح بتثمينهم له أو حين يحرم النظام الثاني الناس من التفكير في النظام الملكي وإعلان تنويهم عنه.

ألح في التكرار، إن المشكلة ليست في وجود نظام ملكي أو جمهوري أو جمهوري وراثي، بل هي بالإضافة إلى كل ما سبق في أن تتركز أخطر السلطات في يد الأمير أو الملك أو الرئيس ويمنع الناس من قول ما مفاده: لقد أخطأت يا مولانا الأمير، أو لقد تجاوزت الحدود يا صاحب الجلالة، أو لقد بلغت أقصى درجات تشجيع الفساد يا صاحب الفخامة.

خامسا: أن الحرية في إبداء الرأي والتعبير والحق في الوصول بكامل الحرية إلى المعلومات والولوج إلى مصادرها يعلوان على أي دستور غير ديمقراطي وكذا على أي قانون تنظيمي آخر يسترشد بمثل هكذا دستور ولا يعلا عليهما. ففي دولة القانون لا يوفر الانتقال الديمقراطي أيا كان من الخضوع للنقد الموضوعي والموثق. إن كل شخص سواء انتدب نفسه، للقيام بمهام لها تأثير ما ويفرد لنفسه أو تفرد له امتيازات لأجل ذلك أو بناء على منطلق الغالب أو غيره من الأعراف أو التقاليد أو انتدب بطريقة ديمقراطية للقيام بذات المهام أو بأخرى هو، بالنظر إلى أنه غير معصوم من الخطأ وإلا فلا مكان له بين الناس، من المفروض أن يخضع للمساءلة مثله في ذلك مثل كافة العالمين من غير الملائكة.

سادسا: أن ما يعتبر في الدول غير الديمقراطية خروجاً عن القانون (أي خروجاً عن الدستور وغيره) ما هو في الواقع في نظرية دولة القانون سوى حركة عصيان مشروعة ضد تشريعات تسلب من الناس حقهم في السيادة وفي الاختيار وفي المشاركة وفي عدم تقديس أي شيء لا يرغبون في تأليهه وذلك خاصة وأن الديمقراطية نفسها لا تحتاج لأن تكون مقدسة مادامت مجرد نمط لحكم

وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة". إن الأمر يتعلق، في النهاية، "بالجانب الوظيفي للتداول من حيث كونه آلية لإدارة الدخول والخروج إلى السلطة وإلى المعارضة بين تيارات سياسية مختلفة" وليس آلية لامتحان مدى كفاءة هذه التشكيلة الحزبية أو تلك في تدبير السياسة العامة للبلاد التي يرسمها الأمير أو الملك أو الرئيس.

- في دولة القانون، قد يكون تداول السلطة مطلقا كما هو الحال في المملكة المتحدة، وقد يكون نسبيا كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون بتدخل آخر كما كان الحال في ألمانيا، ولكن في كل من هذه الحالات ومثيلاتها يسعى المتداولون إلى تطبيق مشاريعهم هم ويتحملون مسؤولياتهم هم بصدد مألها بحيث يساءلون حولها من قبل قواعدهم الحزبية ومن قبل المصوتين لفائدتهم كما من قبل معارضيتهم، وكل ذلك في إطار احترام الدستور الديمقراطي للبلاد.

ربما يكون هذا التفسير لوثيقة المنامة هو اجتهاد شخصي من الكاتب الذي يجزم مع غيره كثيرين أن لا مشكلة في المطلب، بل المشكلة في الرهان والتعويل على أن آل خليفة ومن يدعمهم اقليميا ودوليا جاهزون الآن للاستجابة لهكذا مطلب.

وبعبارة أخرى، لن تتحقق مثل هذه الدولة ما دامت العائلة التي تسيطر على القرار السياسي والاقتصادي وتهيمن على الثروة متشبثة بعقليتها القبلية القديمة وتعشعش في داخلها عقدة الفتخ، فهي لحد الآن غير مستعدة للتنازل عن رؤيتها التي ترى بأن هذه العائلة قد فتحت البحرين وعلى شعبها الخضوع لها. وأيضا لن تتحقق الدولة إيها مادام الغنى الفاحش يزداد، بغير حق، تراكما لدى المحظوظين والفقر يزداد انتشارا، بدون حق كذلك، بين الأغلبية الساحقة للسكان.

سبيل انتقال ديمقراطي يعيد تشكيل و ترتيب حاجات الجميع على اختلافها بناء على أولويات التنمية البشرية للوطن.

- في دولة القانون قد يحتاج الانتقال الديمقراطي إلى انتصاب وسطاء يسهلون حل النزاعات بين فرقاء الصراع السياسي في البلاد بطرق سلمية لا تهديد فيها ولا وعيد. ولكن أجندة مثل هؤلاء الوسطاء لن تتكلم بالنجاح ما لم يتم الإقرار فيها بإيجابية النزاعات في إظهار كل طرف حاجاته لدى الطرف الآخر، وما لم يتم التثبث في هذه الأجندة بمبدأ أن يتقدم كل طرف تجاه الطرف الآخر بنسبة 50% من مسافة الخصومة أو سوء التفاهم بينهما.

ولأن الملاحظات أعلاه تقع في صلب محدد آخر من محددات دولة القانون والانتقال الديمقراطي هو مفهوم تداول السلطة، يكون من الأجدر كذلك لفت الانتباه إلى:

- في دولة القانون، لا يعني "التناوب" تداولاً بين أحزاب لتنفيذ سلطة هي بيد الحاكم وحده.

- في دولة القانون، يعني "التناوب" أو التداول "تناوبا أو تداولاً على السلطة هي نفسها.

- في دولة القانون يقصد بـ "تداول السلطة" انتقال السلطة، أي رئاسة الدولة أو رئاسة الحكومة أو هما معا من شخص لآخر، و انتقالها من جماعة سياسية، أي من حزب أو تشكيلة حزبية لآخرى وفقاً للطرق المحددة في الدستور الديمقراطي. وهو أحد أهم المبادئ الديمقراطية التي لا يمكن وفقه، لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية، ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر". ويقصد به كذلك ذلك المبدأ الذي يدخل "تغييراً في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام إلى السلطة



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON  
مركز البحرين للدراسات في لندن

[www.bcsl.org.uk](http://www.bcsl.org.uk)

## حول مركز البحرين للدراسات في لندن

تزايد الحديث عن مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها مع تزايد حدة الأزمة السياسية فيها منذ 14 فبراير 2011، حين برزت البحرين كأحدى انتفاضات الربيع العربي.

لقد طرح ذلك أسئلة جوهرية عن الحالة البحرينية وتعقيداتها، رغم كونها تعيش وسط دول محافظة و"هادئة"، كما توصف.

وقد شجع الاهتمام الدولي بأحداث البحرين، وكذا نقص المعرفة بها، إلى تأسيس "مركز البحرين للدراسات في لندن" في 3 مايو 2012، كمركز بحثي مستقل، يهدف إلى دراسة الحدث البحريني، والعوامل المؤثرة فيه، ومآلاته المستقبلية.

ويشتغل المركز بإعداد ونشر البحوث والدراسات، وتنظيم حلقات النقاش في الشأن البحريني، في المجالات الاستراتيجية: سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، وما يتصل بعلاقات البحرين الخليجية والعربية والاقليمية والدولية.

يشجع المركز النقاشات والحوارات في الشأن البحريني، ويسعى إلى زيادة اهتمام الباحثين وصناع القرار والفاعلين في الرأي العام وتحفيزهم على تناول الأبعاد المختلفة للمسألة البحرينية.

ويأمل المركز أن يساهم ذلك في فهم أعمق لما يجري في البحرين.

القضايا البحثية محل الاهتمام:

يولي المركز عناية خاصة لكل ما يتصل بالحالة البحرينية، خصوصا ما يتعلق بالتالي:

- القضايا السياسية.
- الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.
- قضايا حقوق الانسان.
- الشئون القانونية والدستورية.
- قضايا التسلح والدفاع والأمن.
- الاعلام (الميديا).
- التشابكات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية للمسألة البحرينية.
- الاقتصاد والنفط.

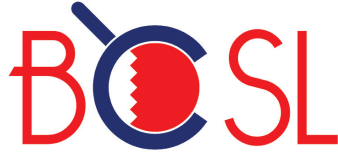
كما يولي المركز اهتمامه بالتحول الديمقراطي في دول الخليج والمنطقة العربية.

لطرح أفكار بحثية، والتقدم للكتابة في المواضيع المطروحة، والتعرف على الضوا البحثية، يرجى التواصل مع رئيس المركز على

العنوان البريدي التالي: [director@bcsl.org.uk](mailto:director@bcsl.org.uk)

للاستفسارات العامة، يرجى التواصل مع المركز على العنوان البريد التالي: [info@bcsl.org.uk](mailto:info@bcsl.org.uk)





BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON  
مركز البحرين للدراسات في لندن

[www.bcs1.org.uk](http://www.bcs1.org.uk)

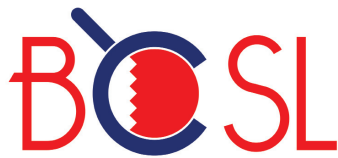


جواد عبد الوهاب، إعلامي بحريني، ماجستير في الإدارة والعلوم السياسية، بدأ العمل الصحفي بجريدة الأحداث اللندنية في 1988، ترأس قسم الاخبار في صحيفتي الأيام والميثاق البحرينيتين، شغل منصب المدير التنفيذي لاتحاد الصحافة الخليجية، له العديد من المقالات والدراسات، ومؤلف كتاب آل خليفة من صحراء نجد الى الاستيلاء على البحرين.

# وثيقة المناامة وامكانات التطبيق

12 مارس 2013

Copyright ©



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON  
مركز البحرين للدراسات فى لندن

Bahrain Centre For Studies in London (BCSL)

[info@bcsl.org.uk](mailto:info@bcsl.org.uk)

[www.bcsl.org.uk](http://www.bcsl.org.uk)

[Facebook.com/BHCSL](https://www.facebook.com/BHCSL)

@BHCSL